

في ختام مؤتمر نظمه مركزا "شمس" و"جنيف" بالتعاون مع ديوان الرئاسة

رام الله: توصية بتنمية الوعي الاجتماعي والقانوني والعلمي في تعزيز ثقافة السلم الأهلي

رام الله - "الأيام": أوصى المشاركون في مؤتمر تعزيز السلم الأهلي في فلسطين، في فندق جراند بارك برام الله، أول من أمس، واختتم أعماله، أمس، بضرورة تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني والعلمي في تعزيز ثقافة السلم الأهلي ورفض العنف في حل النزاعات الداخلية. كما أوصوا بتفعيل القانون وسيادته في القضايا المنظورة أمام المحاكم، وبضرورة التعاون ما بين رجال العشائر والمؤسسة الأمنية، وباحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

إيواء الأحداث والأشخاص المهمشين، والتنسيق بين القطاع الأمني ومؤسسات المجتمع المدني، وعقد المزيد من الدورات التأهيلية للكادر الأمني. وشددوا على ضرورة معرفة النساء لآليات تقديم الشكاوى، والحاجة لمراجعة القوانين لإزالة كل أشكال التمييز، ومعالجة الشكاوى من العنف المنزلي والاعتصاب. وأوصوا بتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمدراس والجماعات ودور العبادة ووسائل الإعلام، إلى إجراء الدراسات لتشخيص الظواهر، التي بدأت تظهر في المجتمع ووضع التوصيات اللازمة لها.

كما أكد المشاركون في أعمال المؤتمر على أهمية تعزيز تثقيف الأسرة بصفتها اللبنة الأساسية للمجتمع. وأكدوا على أن الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلم الأهلي، وهو يسعى إلى جسر المجتمع الفلسطيني إلى مربع الفلتان الأمني وتجاهل سيادة القانون. ودعا المشاركون إلى ضرورة التنسيق ما بين المؤسسة الرسمية والمؤسسات الأهلية وتحقيق العمل المشترك. وشددوا على ضرورة أن تأخذ السلطة الوطنية زمام المبادرة لخلق فرص العمل للشباب والخريجين، وكذلك العمل على إيجاد المؤسسات والأندية لضمان عدم

انحراف الشباب باتجاه الآفات. وكان نظم المؤتمر مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وبالتعاون مع ديوان الرئاسة. وأكد اللواء الحاج إسماعيل جبر ممثل الرئيس محمود عباس، أن القيادة ملتزمة تماما بالتعاون مع خطط تعزيز السلم الأهلي، في المحافظات. وأوضح جبر أن الأمن يشكل أساس كل شيء، فبدونه لا يوجد أي مظهر للحياة، معتبرا أن المؤتمر يشكل حجر الزاوية لسيادة القانون وتحقيق الأمان للمواطنين.

إلى ذلك قال رونالد فريدريك في كلمة مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، إن هذا المشروع يأتي استكمالاً لمشروع انطلق عام ٢٠٠٨، بالتنسيق مع مكتب الرئيس محمود عباس.

وبيّن أن هذا المشروع يأتي من أجل تعزيز آليات السلم الأهلي التي تمر بعدة مراحل، من خلال منتديات مفتوحة، بين الأطراف المعنية بالسلم الأهلي، وجرى خلالها نقاشات مستفيضة للقضايا التي يواجهها السلم الأهلي والمواطنون.

من جهته أكد الدكتور محمد أحمد باسم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" على أن مفهوم السلم الأهلي، يتطلب على الصعيد المجتمعي الوطني، نبذ العنف والإكراه، والقبول بالتنوع، والتعامل السلمي والحضاري مع المختلفين والمغاييرين.

وتخلل جلسات المؤتمر الثلاث عدد من أوراق العمل، حيث كانت الجلسة الأولى حول آفاق تطبيق الخطة الإستراتيجية الأولى للسلم الأهلي ودور المحافظة وقوى الأمن، وتحدث فيها كل كامل حميد محافظ الخليل، حيث تحدث حول التحديات التي تواجه السلم الأهلي في محافظة الخليل، في ضوء الخطة الإستراتيجية للمحافظة، فيما تحدث اللواء طلال دويكات محافظ جنين حول التحديات التي تواجه السلم الأهلي في محافظة جنين في ضوء الخطة الإستراتيجية للمحافظة.

وقال كامل حميد محافظ محافظة الخليل إنه لا يمكن تحقيق السلم الأهلي، بوجود مدن فلسطينية مقسمة لا تستطيع الأجهزة الأمنية الوصول إليها، كما هو الحال في الخليل التي يقسمها

خلال مؤتمر في رام الله نظّمته "الهيئة المستقلة"

التأكيد على أهمية تكامل دور السلطات الثلاث واحترام حقوق الإنسان وحرياته

الأمنية بشأن التحقيق، ومنع وسائل الإكراه والتعذيب التي كانت سائدة خلال وقت سابق. ونوه إلى خطورة وضع حقوق الإنسان في قطاع غزة، خاصة جراء استمرار الانقسام، معرباً عن أمله في عودة اللحمة بين شطري الوطن. من جهته، تحدث رئيس هيئة القضاء العسكري اللواء عبد الطيف العايد، عن المنظومة الدولية واهتمامها بتكريس حقوق الإنسان، حتى باتت معياراً لمدى تطور وتمدن الدول، مؤكداً أن المشرع الفلسطيني حرص منذ بداية الثورة المعاصرة، على إقرار القوانين التي تكفل احترام حقوق الإنسان.

وأشار إلى مساهمة هيئة القضاء العسكري في سن عدد من التشريعات، مبيناً أن القضاء العسكري واجه العديد من التحديات في سبيل تحقيق العدالة، وحماية حقوق الإنسان، وقال: إن الهيئة تسعى جاهدة لتطوير قدراتها القانونية والفنية لتحقيق العدالة، عبر تطوير قدرات

رام الله - سائد أبو فرحة: أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى، المستشار فريد الجلا، أهمية تكامل دور السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتكريس التعاون فيما بينها دون مس أي منها بصلاحيات واختصاصات الأخرى، بما يعود إيجاباً على حقوق الإنسان والوطن، مشيراً إلى الترابط بين العدل والأمن وحقوق الإنسان.

وقال الجلا، خلال افتتاح مؤتمر "العدل - الأمن وحقوق الإنسان"، الذي نظم في رام الله، أمس، بمبادرة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إن الهيئة المستقلة حققت العديد من الإنجازات في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، مبيناً أن القانون الأساسي يتضمن نصوصاً تؤكد ضرورة صون حقوق الإنسان، وصون حرياته، وأكد حصول تطور نوعي في التعاطي مع حقوق الإنسان في فلسطين.

وأضاف: قامت دولة فلسطين باحترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وأصبح هناك تطور ملموس في نشاط الأجهزة

القضاء، وأعضاء النيابة العامة. بدوره، اعتبر النائب العام عبد الغني العويوي، أن عقد المؤتمر يعكس مدى حرص الهيئة المستقلة على دعم حقوق الإنسان في الوطن، معرباً عن أمله في أن يخرج المؤتمر بتوصيات تعود إيجاباً على حالة حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن مسؤولية حماية حقوق الإنسان، تقع على عاتق القضاء، والنيابة العامة، ووزارتي الداخلية والعدل، إضافة إلى مؤسسات حقوق الإنسان والإعلام، مبيناً أنه تقع على كاهل النيابة العامة مسؤولية كبيرة لتوفير العدالة، وحماية حقوق الإنسان، وأنها تتصدى لكافة القضايا والإشكاليات التي تحصل مع المواطن.

وشدد المفوض العام للهيئة المستقلة د. أحمد حرب، في مستهل المؤتمر، على أهمية المؤتمر، كونه يجسد ويؤكد الرؤية التكاملية والتشاركية بين مؤسسات المجتمع المعنية بالعدل والأمن وحقوق الإنسان، وتحدث عن تنوع محاور المؤتمر، عبر تناول مسائل مثل التحديات الأمنية في مناطق (ج)، وغيرها، وقال: "في مثل هذا المؤتمر، يجب ألا يغيب عن بالنا شعبنا في قطاع غزة، الذي وصلت حقوق الإنسان فيه إلى حدود كارثية، هذا إن لم تكن وصلت إليها أصلاً".

بسم الله
دولة ف
وزارة ال
وحدة ال
إع
عطاء رقم 2
تأهيل وتوصيل شبكة الص

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
إعلان توظيف مهندسين بعقد مؤقت
تعلن وزارة التربية والتعليم العالي عن حاجتها لتوظيف مهندسين بعقد مؤقت عدد (3) للإشراف على المشاريع المذكورة في الجدول الآتي :-

اسم المشروع	المديرية بالشهر	مدة العمل	جهة التمويل

إعلان ضمان منفعة لمبنى «بيت الضيافة التاريخي» للمرة الثالثة بلدية بيرزيت
رقم (16 / 2013)
إعادة إحياء المركز التاريخي لبلدة بيرزيت، ولتعزيز رؤية البلدية في تنوع المورث التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي يمثله المركز التاريخي للبلدة بهدف جذب استثمارات القطاع الخاص مساهمة في عملية الإعمار والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. تعلن بلدية بيرزيت عن طرح «بيت الضيافة التاريخي» لمشروع البناء والتشييد بمساحة 1000 متر مربع، وذلك بهدف تطوير المبنى وتحويله إلى دار البلدية لسراء وتأمين العطاء كاملة مقابل مبلغ (100 شيكل) ومعاينة المبنى موقعياً من خلال الجولات التي ستنظمها البلدية للمستثمرين الراغبين في زيارة الموقع من الساعة العاشرة صباحاً حتى الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق